المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السيادة العراقية بعد عام 2003 من المنظور البنائي
اسم الكاتب: د. هاشم عبد المطلب محسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9946
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السيادة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ من المنظور البنائي

The Iraqi sovereignty after 2003 from a constructive perspective

د. هاشم عبد المطلب محسن
Hashem.Abd2201p@copolicy.uobaghdad.edu.iq

المُلخص

سيادة الدولة تعني قدرتها على فرض سلطتها في إقليمها وحريتها في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، وترتبط السيادة بالأمن الوطني للدولة وتعُد مظهراً له. إن المساواة في السيادة بين الدول تحفظ حقوقها وواجباتها بالتساوي القانوني بينها حسب مبادئ التنظيم الدولي. يقدم المنظور البنائي فهماً مميزاً للتفاعلات الدولية بتقديم الأمن كبُنية إجتماعية ترجع الى هوية الدولة التي تصوغ مصالحها تبعاً لهويتها. لقد أدى إحتلال العراق عام ٢٠٠٣ الى تعزيز الهويات الفرعية وإستقوائها بإمتداداتها الهوياتية عبر الحدود في مواجهة منافسيها المحليين في إطار صراعها على السلطة والنفوذ، ما جعل السيادة العراقية محوراً للتفاعلات الحادة بينهم وعليه أصبحت السيادة الوطنية وما يتبعها من المعطيات الأمنية على المحك.

الكلمات المفتاحية: السيادة الوطنية، الأمن الوطني العراقي، الهوية الوطنية العراقية، المنظور البنائي في العلاقات الدولية.

Abstract

State sovereignty means its ability to impose its authority in its territory and its freedom to manage its internal and external affairs. Sovereignty is linked to the national security of the state and is considered a manifestation of it. Equality in sovereignty among states preserves their rights and duties with legal equality between them according to the principles of international organization. The structural perspective provides a distinctive understanding of international interactions by presenting security as a social structure that goes back to the identity of the state that formulates its interests according to its identity. The occupation of Iraq in 2003 led to the strengthening of sub-identities and their empowerment with their identity extensions across borders in the face of their local competitors in their struggle for power and influence, which made Iraqi sovereignty the focus of sharp interactions between them. Accordingly, national sovereignty and the security data that follow it became at stake.

Key Words/ National sovereignty, Iraqi national security, Iraqi national identity, structural perspective in international relations.

المقدمة:

تأتي السيادة وفقاً للمنظور البنائي كقاعدة مُؤسسة تحظى بإهتمام كبير من قبلهم، حيث يعتقدون إن الدولة الحديثة لم تحقق وجودها الفعلي إلا من خلال قاعدة السيادة المتبادلة. إن السيادة هي سمة أصيلة ملازمة للدول كافة وهي لا تصبح حقاً للدولة إلا عندما تسُلّم بها الدول الأخرى، ولا يمكن ممارسة السيادة عملياً دون إطارها المكاني ولا شك أن ذلك الإطار هو الذي يربط الجغرافيا بالسياسة وهو ما نعنيه بالجيوبولتيك. إن السيادة من المنظور البنائي هي في الواقع نتيجة لممارسة إجتماعية تؤدي لتحديد سلوك الدول تجاه بعضها بعضاً. إن الأدوار الإقليمية والدولية التي تفاعلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أظهرت الى النقاش أهمية موضوع السيادة المرتبط أساساً بالأمن الوطني العراقي والهوية الوطنية معاً. أن المنظور البنائي القائم على أساس الهوية والإنتماء بمختلف تجلياتها (القومية والوطنية والدينية والمذهبية والعرقية)، ربما سيقدم لنا الكثير من المساعدة لفهم كيفية خرق السيادة وشرعنة التدخل عبر الحدود بين المتشابهين هوياتياً. هذا فضلاً عن دوافع المصلحة والسعي للهيمنة والتي تطبع سلوك الفاعلين الإقليميين والدوليين تجاه العراق نظراً لما يمتلكه من خصائص مادية ومعنوية.

لقد جعل الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ الأمن الوطني والسيادة العراقية على المحك بعد أن قامت سلطة الإحتلال بحلّ المؤسسات العسكرية والأمنية وتسريح أفرادها وهو ما كان له أثر حاسم في جعل العراق ضحية للمحن المتتالية. ولعل من أهم تلك المحن محنة الإنتماء والهوية ومن ثم ضعف الأمن وتفشي الإرهاب وإنتهاك السيادة الوطنية كونهما يُمثلان حاجة وجودية لا غنى عنها لأي دولة.

لقد أسهم الإحتلال وتداعياته في جعل الحياة السياسية متداخلة بشكل غامض مع الظروف الأمنية المُتقلبة وفي فسح المجال للتدخلات الإقليمية والدولية في الشؤون الداخلية للبلاد. يبدو إن جيران العراق عدّوه ساحة مُنازلة فضُلى لمطامحهم دون أدنى إهتمام من الولايات المتحدة بذلك مما جعلهم شركاء أصلاء في سياسة الفوضى الأمريكية في العراق. لقد صاحب ذلك كله وقوع المؤسسات العسكرية والأمنية الجديدة تحت الهيمنة الأمريكية فضلاً عن نشاطات غير خافية لأجهزة المخابرات الإقليمية والدولية والتي اسهمت في إستقطاب آلاف المرتزقة تحت مُسمى الشركات الأمنية التي تبيع خدماتها لمن يشاء بغض النظر عن طبيعة ما تمارسه من نشاطات وأعمال. من جهة أخرى سمح ضعف أو تجاهل حماية الحدود مع دول الجوار بتدفق العناصر الإرهابية وسهولة عبورهم الحدود بتوسط أجهزة الإستخبارات الأجنبية في محاولة منها لإبعاد تداعيات الإحتلال الأمريكي عنها، مما عمّق المُعضلة الأمنية وجعل الإستقرار المنشود بعيد المنال.

ويبدو ان الظروف المُعقدة التي خلقها الاحتلال الأمريكي للعراق قد قادت الى تحفيز التنافس الإقليمي وسعي جميع الأطراف لحماية مصالحهم ومجالهم الحيوي والدخول بقوة في الساحة العراقية عبر

الإعتماد على العامل الهوياتي والذي ظهر بوضوح طيلة عقدين منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، وهنا تأتي المقاربة البنائية لتقديم تفسيرات مميزة لسلوك الفاعلين الإقليميين فضلاً عن الفرقاء السياسيين الداخليين وتأثير كل ذلك على السيادة الوطنية العراقية ومستقبلها.

أهمية البحث:

تأتي السيادة وفقاً للمنظور البنائي كقاعدة مؤسسة للدولة الحديثة كلها، فهي صفة أصيلة ملازمة لها وهي كما يرون قدرات اجتماعية مُعبّرة عن هوية الدولة يتم اضفائها عليها للسماح لها بالدفاع عن وجودها واستمرارها. من جهة أخرى تُظهر الأدوار الإقليمية والدولية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ السيادة كمرتكز مرتبط جوهرياً بالأمن والهوية العراقية معاً وهو ما ظهر ويظهر بشكل مستمر في توجهات الفاعلين المحليين الذين يمنحون الشرعية للفاعلين الإقليميين والدوليين للتدخل بحجة التشابه الهوياتي متجاوزين قواعد السيادة الوطنية مما أدخل العراق في الأزمات والحروب طيلة تأريخه المعاصر، لذا فمن الأهمية بمكان محاولة فهم المنطلقات الفكرية والعملية التي يقدمها المنظور البنائي المرتكز على الهوية وربطها بالأمن وصولاً لتقديم فهم داعم لتطور وتعزيز السيادة الوطنية العراقية.

إشكالية البحث:

تتلخص إشكالية البحث في السؤال الآتي، كيف يمكن للمنظور البنائي للأمن أن يُقدم تفسيرات وافية لفهم أفضل لوضع السيادة الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣؟ ويترتب على هذا السؤال أسئلة فرعية منها:

ما المقصود بالمنظور البنائي؟، ولماذا هو مهم لتقديم فهم جديد لموضوع السيادة الوطنية العراقية؟، وما علاقة السيادة بالمشكلات التي لا يزال العراق يعيشها مع جيرانه منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن وآخرها مشكلة خور عبد الله على سبيل المثال؟، وكيف يمكن للعراقيين إنتاج هوية وطنية جامعة بعد كل ما مروا فيه من ظروف وتكون هوياتهم الفرعية معززة للسيادة الوطنية بدلاً من أن تكون سبباً في إنتهاكها؟

فرضية البحث :

تقدم المقاربة البنائية وسيلة مميزة لفهم وتفسير المشكلات التي تواجهها السيادة الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ من خلال تركيزها على دور الهوية الوطنية في تعزيز الأمن بدلاً من الهويات الفرعية التي كانت وما تزال سبباً في السلوك السياسي المُضعف للدولة العراقية وسيادتها نظراً لارتباطه بالفاعل الخارجي.

مناهج البحث :

يستخدم البحث المنهج الاستقرائي (التحليلي) بهدف تحقيق الفهم الدقيق لإشكالية الحاجة المُلّحة للتعاون بين الهويات الفرعية وصولاً لبناء هوية وطنية متماسكة تدعم الرؤية المشتركة لأمن تلك الهويات

فضلاً عن الأمن الوطني العراقي ودور ذلك الفهم في تعزيز السيادة الوطنية التي تتعرض للاختراق باستمرار. كما ويستخدم البحث مقترب المصلحة القومية كمعيار أساس ينظر من خلاله الفواعل للمصلحة الوطنية العُليا أولاً وقبل أية إغراءات قد تقدمها معطيات التعاون مع الفاعل الخارجي.

المبحث الأول: المقاربة البنائية، جدلية الأمن والهوية

تنظر المقاربة البنائية للعلاقات الدولية كبناء اجتماعي مستندة الى افتراضها الأساسي ان الهويات تبُنى وتتشكل مُشبعة بالقيم والمعايير واللغة والافتراضات الاجتماعية بدلاً من كونها نتاج للفكر الفردي، وان الدولة كظاهرة اجتماعية فضلاً عن هويتها تبنى استناداً لأشكال تاريخية وثقافية وان عمليات التفاعل بين الفاعلين المحليين هي من تصنع هوية الدولة وأمنها وكذلك مُحددات توجهاتها تجاه محيطها الإقليمي والدولي.

المطلب الأول/ المنظور البنائي للعلاقات الدولية

تُشير الأفكار الرئيسية للمقاربة البنائية المتعلقة بالتغيير والنزعة الاجتماعية للهويات الفرعية ومدى تأثير ذلك على الهوية الوطنية وما يتعلق بها من مواضيع كالسيادة والأمن الى فكرة أنه لا يمكن فصل سلوك الافراد والدول عن سياق ذي معنى معياري يُشكل ما هم عليه ويصوغ الاحتمالات المتاحة لهم وبالتأكيد فان مفهوم السيادة هو أولاً وأخيراً تصنيف اجتماعي وتأسيسي طالما أن الشرط المَسبق للاعتراف بسيادة الدول المنفردة هو تفاهم وقبول مشترك لهذا المفهوم.

لقد شّكل مفهوما القوة والمصلحة أساس التنظير الواقعي حول السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وكان المقصود بالقوة هو القوة العسكرية فقط. أما المصلحة الوطنية فكان يُقصد بها الرغبة الأنانية في الحصول على الأمن والقوة معاً أو الثروة. لقد أضاف الليبراليون المؤسسات، على أنها عوامل مادية مؤثرة في السياسة الدولية. وفي مقابل هذه العوامل يتم التركيز في العلاقات الدولية الآن على عامل رابع هو الأفكار (وندت،٢٠٠٦). إن الفرضية الأساسية التي يشترك فيها جميع البنائيين هي أن المصالح ليست حتمية أو ثابتة، وإن سلوك الدول في البيئة الدولية تشكله الهوية والمعايير الاجتماعية للنخبة الحاكمة. كما يمكن تغيير الثقافة من خلال الأفكار والممارسة (التفاعل)، لذا فالمصلحة الوطنية هي نتاج التفاعل الاجتماعي للهوية الوطنية (منغست وأريغوين، ٢٠١٣). لقد بذل البنائيون جهداً كبيراً لإيضاح تأثير العوامل غير المادية كالثقافة والأفكار والقيم والمعايير في العلاقات الدولية، والتي سبق لمنظري النظريات التي سبقت البنائية كالواقعية والليبرالية إهمالها باعتبارها مجرد مثالية ساذجة في وقت كانت الحسابات المادية تحظى بالاهتمام الأساس. ومن خلال البحث الطويل كشف البنائيون عن ضعف القدرة التفسيرية للنزعة المادية، وبذلك برزت

إمكانية حدوث تغيير دولي كبير تقوده الأفكار للإجابة عن كثير من التساؤلات المتعلقة بالأحداث السياسية العالمية وليس كلها (سميث، ٢٠١٤). أخذت البنائية بعين الاعتبار عند تحليلها للأحداث الدولية بالمعيار الأخلاقي وكيفية تأثيره في المفاهيم الراسخة في السياسة الدولية كالسيادة مثلاً، وتظهر هذه النقطة بشكل جليّ من خلال مفهوم التدخل الدولي الإنساني الذي أصبح معلماً واضحاً في السياسة الدولية بعد الحرب الباردة حيث لم تعد السيادة تشكل عائقاً عن التدخل في كثير من الحالات بل أصبح التدخل الدولي الإنساني في بعض الأحيان واجباً أخلاقياً قبل أن يكون سياسياً (موسى، ٢٠١٧). لقد صنّف ألكسندر وندت ثلاث ثقافات دولية مسيطرة على النظام الدولي: الأولى، هي الثقافة الهوبزية نسبة الى توماس هوبز وهي الثقافة التي تمثل العداوة والصراع بين الدول. أما الثقافة الثانية فهي الثقافة اللوكية نسبة الى جون لوك وهي المتميزة بالتنافس بين الدول. أما الثالثة فهي الثقافة الكانتية نسبة الى ايمانويل كانت وهي المتميزة بالصداقة والتعاون بين الدول. ويتبنى البنائيون في الأطار الإقليمي والدولي تعريف كارل دويتش للجماعة الأمنية التعددية، حيث تتحقق التسوية لجميع النزاعات بصورة سلمية أي طبقاً للثقافة الكانتية، حيث النزاعات بين الأصدقاء تُحل بالتفاهم السلمي نتيجة لوجود معرفة مشتركة لنوايا وسلوك الأصدقاء تجاه بعضهم بعضاً (بلخيرات، ٢٠١٧).

إن التصورات التي تكونها الدول عن نفسها وعن غيرها من الدول وكذلك النظام الدولي وموقع الدولة فيه تمثل هوية الدولة، وهذه الهوية ترتبط من جهة أخرى بتصورات الدول الأخرى وأحكامها المُسبقة عنها. إن هذه الرؤية الجماعية هي وسيلة نافعة لحل مسائل الصراع والعنف الدوليين. إن الدول بذلك السلوك إنما تؤيد الأفكار والمعتقدات ذات البُعد الدولي والمتفق عليها من قبل الجماعة الدولية مثل، (قواعد القانون الدولي، الأعراف الدولية...الخ)، لبناء وتطور المنظومة الدولية ولأنها قد تبّنت تلك المعايير داخلياً وتماهت معها. ينشأ عن هذا التفاعل مفهوم الثقافة الدولية المتكونة من هذه المعايير والقيم والمبادئ المشتركة للدول (ديسوا، ٢٠١٥).

تُرجع البنائية إخفاق النظريات الوضعية في تقديم تفسيرات مناسبة للأحداث الدولية بعد الحرب الباردة وخصوصاً النزاعات الداخلية منها، الى إهمال تلك النظريات لمتغير الهوية على الأغلب بإعتبار أن أغلب تلك النزاعات في الواقع هي نزاعات حول عنصر الهوية الى جانب الأفكار والقيم والثقافة والأدراك. لقد باتت القضية الأساس بعد الحرب الباردة تكمن في كيفية إدارك الفواعل المختلفة لهويتها ومصالحها، لأن مشكلات الهوية أنتجت إنقساماً في كثير من الدول. لقد باتت العوامل الهوياتية تلعب دوراً بالغ الأهمية، وبات متخذو القرارات يعتقدون بشكل متزايد أنهم محكومون بمجموعة من القواعد والمعايير التي تشجع أو ترفض أنواعاً معينة من السلوك السياسي (موسى، ٢٠١٧). إن إدراك التهديدات والتصورات الأمنية المرتبطة بها تتداخل بقوة في تعريف الهوية الوطنية. فالهوية الوطنية التي يُجسّدها قادة الدولة من خلال سلوكهم وقراراتهم ودورهم

في النظام العالمي، وتصورهم لوجهات نظر الدول الأخرى عنهم وعن بلدهم، بالإضافة الى تصوراتهم تجاه النظام الدولي والفواعل التي يتشكل منها. كل ذلك يقتضي التنوع في السلوك والقرارات على إعتبار أن الآخر قد يكون صديقاً أو خصماً أو منافساً أو عدواً أو محايداً ربما، عندها ستلعب الهوية دوراً محورياً في كيفية التعامل معه والموقف تجاهه (قسوم، ٢٠١٠).

المطلب الثاني/ المنظور البنائي للأمن الإقليمي

لقد أسهمت التيارات النظرية ذات البُعد الاجتماعي في العلاقات الدولية وعلى رأسها البنائية في عملية تحول مفاهيمي لمفهوم الأمن وللدراسات الأمنية عموماً؛ وذلك بإعادة تعريف المفهوم وتقديم تحليل شامل وموسع له مع نهاية الحرب الباردة وبروز ظواهر جديدة كالعولمة والإرهاب والتكامل الأوربي. لقد أصبح البُعد الاجتماعي للأمن بُعداً مرجعياً، وأصبح التفريق بين الدولة والمجتمع علامة فارقة في التحليل الأمني الجديد. فكان من المهم حقاً تبني فهماً مشتركاً بين أمن الدولة المتعلق بالسيادة من جهة، وأمن المجتمع المتعلق بالهوية من جهة ثانية.

بناءً على ما تقدم ومع تصاعد النزعات الأثنية والصراعات الداخلية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وإعادة تشكيل دول جديدة طبقاً لخطوط التماس العرقية والقومية والدينية في شرق اوربا، هذا ما دفع الى أن تتجه الانشغالات الأمنية الى التأكيد على حماية الهوية والدفاع عن الثقافة في مواجهة التحديات التي تحيط بالدولة حديثة التشكيل. لقد أبرز ذلك العوامل الاجتماعية التي تتشكل الدولة على اساسها كالثقافة والقيم ومن ثم الهوية ودفعها الى الواجهة بقوة؛ لأنها اصبحت في الواقع رهاناً أمنياً يتعلق بالوجود والبقاء قبل أي شيء آخر.

لقد قدمت البنائية فهماً بديلاً موسعاً وعميقاً للأمن بتركيزها على دور القيم والثقافة والأفكار والخطاب. لقد تناولت بالتحليل موضوع الهوية والمصلحة والعلاقة بينهما فضلاً عن تطوير مفهوم القوة وكيفية تأثير تلك العوامل في السياسات الأمنية للدولة. لقد قاد هذا في النهاية الى عامل جديد هو أن الأمن في الواقع والأصل بناء إجتماعي وهو يُشكل وسيلة حماية للقيم الأساسية التي يحملها المجتمع. فالهوية والمعايير تؤثر في كيفية تعريف المصالح والتهديدات الأمنية للدولة والتي تمتاز هي نفسها بالتغيير المستمر.

وتتمثل ثوابت الطرح البنائي للأمن بالنقاط الآتية (حمزاوي، ٢٠١١):

١/ يؤكد الطرح البنائي أن فوضى النظام الدولي ليست أمراً محتوماً مُسلماً به لا يمكن تغييره. بل أن ذلك التغيير ممكن، بالرجوع الى القيم والسلوك والمعايير وبما أن الهوية هي أساس المصلحة الوطنية، لذا فأن المصلحة الوطنية المتمثلة بالأمن فضلاً عن مصالح اخرى، هي من تكوين صانع القرار. وهو ما يعني أن الفوضى هي ما تصنعه الدول نفسها في النظام الدولي، وأن الفوضى ليست حقيقة موضوعة ثابتة من

حقائق النظام الدولي وليست مرادفة للحرب كما يقترح الواقعيون. ويميّز ألكسندر وندت (Alexander Wendt) بين ثلاثة أنواع من الفوضى: فعندما تنظر وتتعامل الدول فيما بينها كأعداء عندها تكون الفوضى هوبزية، وعندما تنظر وتتعامل فيما بينها كمتنافسين عندها تكون الفوضى لوكية، وعندما تنظر وتتعامل فيما بينها كأصدقاء عندها تكون الفوضى كانتية، وهذه الأخيرة هي ما يختاره البنائيون وهم يعتقدون أنه ليس هناك صراع أبدي من أجل القوة بين القوى العظمى. بذلك فهم يتبنون نظرة تعاونية متفائلة للسياسة الدولية، تساهم الدول فيها في تغيير بُنية الفوضى بالاعتماد على فكرة الأمن الجماعي.

٢/ يُعطي البنائيون أهمية كبيرة لسلوك الفاعلين مثل صانع القرار عندما يقدم قضية ما كمسألة امنية (Securitization). أي أن فعل اللغة (الخطاب) (Speech Act) يكون له دور أساس؛ لأنه يعكس هوية المجتمع من خلال الثقافة والقيم السائدة فيه، ومن ثم المصالح. فالعدو من المنظور الأمني يرتبط في الأساس بتصوراتنا وافكارنا المُسبقة عنه أولاً، وبمقدار ما يشتمل عليه من قوة ثانياً. وهنا يتبين بوضوح أن الأمن يحمل مدلولاً إجتماعياً أكثر منه مدلولاً مادياً بحتاً، وأن الأدراك الجماعي هو المُتحكم في تشكيل وتوجيه التهديد الذي تواجهه الدولة والمجتمع.

٣/ يؤكد البنائيون على الدوام أن القوة العسكرية والاقتصادية وغيرها من العوامل المادية مع اهميتها وتأثيرها المباشر في الأمن والعلاقات الدولية ككل، إلا أنها ليست هي الوحيدة في ذلك؛ لأنها لا تكفي لوحدها للإجابة عن كثير من التساؤلات المتعلقة بالواقع الدولي. وأن هناك مُحددات غير مادية كالثقافة والقيم والأفكار والخطاب السياسي، وهي التي بمجموعها تصوغ هوية الدولة ومصالحها وصولاً للتأثير في مدُركات صانع القرار مما يؤدي الى التغيير في الواقع الدولي بإتجاه تغليب السلم وإستبعاد النزاع والصراع.

٤/ في سعيهم لتغليب السلم وتعزيز الأمن على المستوى الدولي، يدعو البنائيون ومنهم إيمانويل آدلار (Emanuel Adler) الى طريقة مُحددة لاحتواء النزاع عبر تكوين جماعات أمنية من خلال فواعل دولية وغير دولية، حكومية وغير حكومية، بهدف توسيع ونشر وترسيخ ثقافة الأمن الجماعي.

إن عملية توسيع مفهوم الأمن وتعميقه ستؤدي بنا الى مواجهة ثلاثة مستويات لتحليل الأمن هي:

آ/ الأمن على مستوى الدولة.

ب/ الأمن على مستوى المجتمع.

ج/ الأمن على مستوى الفرد.

وتوحي هذه المستويات بتقديم المزيد من الأمن لأكبر عدد ممكن من الفواعل وإن تكامل أو تنافس هذه المستويات مرتبط بالعوامل المتعلقة بطبيعة الدولة وقوتها وعلاقاتها المحلية، وكذلك علاقة نظامها الخارجية

مع المحيط الإقليمي والدولي. لذا فليس من الصعب توقع أن تكون الدولة الضعيفة او الفاشلة في حالة معاناة مستمرة مقارنة مع الدول القوية المندمجة أجتماعياً والآمنة (قوجيلي، ٢٠١٢).

لقد طّور باري بوزان مفهوماً جديداً للأمن الإقليمي بطرحه مفهوم "مُركّب الأمن" إعتماداً على افكار كارل دويتش حول الجماعة الأمنية، بالقول "إن الأمن الإقليمي هو خاصية بناء إجتماعي تنتج من خلال إدراك مشترك من قبل الفاعلين (الدول) في الجوار الإقليمي للتهديدات والمخاطر، لذا يُصبح التنسيق الإقليمي هوية مشتركة حيث توجّه الإنشغالات الأمنية بشكل تعاوني نتيجة للانسجام في الروابط الاجتماعية بين الفاعلين (الدول) في الإقليم الواحد" (حمزاوي، ٢٠٢٠). وتماهياً مع ما طرحه بوزان ودويتش، يرى وندت إن غالبية الدول اليوم ترى نفسها بوصفها جزءاً من مجتمع (مجموعة) دول، وهي ترفض مبدأ " اللهم نفسي"، ويفسر ذلك برجوع الدول الى الآثار التي تُحدثها الهوية الجماعية الناتجة من تلاقي الأولويات المجتمعية والمصالح فيما بينها، وكوسيلة جماعية لتحقيق الأمن وحل مسألة العنف الدولي التي تواجهها معاً. إن هذا يؤدي لإنتاج مفهوم (ثقافة دولية) تتكون من مجموع هذه القيم والمعايير والأفكار المشتركة بين الدول (ديسوا، ٢٠١٥).

المبحث الثاني/ رؤية بنائية للوضع العراقي بعد عام ٢٠٠٣

يترك الهيكل الاجتماعي مجالاً أكبر للفاعلية إذ يؤثر الافراد والمجتمعات المحلية فضلاً عن سلوك الدولة تجاههم في البيئة التي تتفاعل فيها هوياتهم الفرعية باستمرار، ما يعني أن الدولة لا يمكنها في ظروف الفوضى أن تغير ظروفها وفق أهوائها وإنما يعني أن العلاقات تتطور مع الوقت وان العداء أو الانانية بين الافراد والمجتمعات المحلية ليست دائمة وان خيارات كل طرف تعتمد جزئياً على ردة فعل الطرف الآخر لذا يمكن القول إن الهوية الوطنية الجامعة وما يترتب على تعزيزها قائم على الاختيار الواعي الذي يتشكل تبادلياً بين الأطراف المتنافسة وليس العراق مختلفاً عن غيره في ذلك.

المطلب الأول/ الوضع الجيوستراتيجي للعراق بعد عام ٢٠٠٣

لقد تداعت القوى الإقليمية والدولية للتنافس فيما بينها لتعديل الوضع الجيوستراتيجي الذي أحدثه الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ لصالحها، في وقت غابت فيه أي إستراتيجية واضحة للأمن الوطني العراقي نظراً لبطء تشكيل القوى الأمنية وضعف برامج بناءها وتطويرها. إن عملية إقامة دولة وبناء المؤسسات التابعة لها هي عملية محكومة بعلاقات القوة داخل مجتمع تلك الدولة وكذلك بينها وبين محيطها الخارجي. لقد أعتبر باحثو الجيوبولتيك أن الإقليم الأرضي لأي دولة هو المُحدد لتطور الدولة وأن القرارات الأمنية الوطنية والسياق الذي تُقرر فيه مسائل الحرب والسلم تقع في صلب الفضاء المكاني للدولة وهو ما

يُظهر أهمية الجيوبولتيك المرتبط بالسيادة الوطنية إرتباطاً جوهرياً (لغوتسكا، ٢٠١٨). إن القيمة الإستراتيجية للعراق جعلته فريسة للصراع والتفاعل بين القوى الإقليمية والدولية في وقت كان يمر فيه بحالة إنهيار تام لمؤسساته العسكرية والأمنية وهو ما جعل الأمن الوطني والسيادة تبعاً لذلك رهيناً لعوامل ومعطيات معقدة ومتشابكة. لقد أدت عملية التغيير التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من خلال خيار تفكيك مؤسسات الدولة وتبني مؤسسات جديدة، والتي تحتاج وقتاً طويلاً لإكتساب الخبرات والقيادة الفعالة، الى إضطرار الأفراد الى اللجوء الى تنظيمات إجتماعية بديلة في محاولة لردم الفجوة الأمنية التي ظهرت واضحة للعيان. يلعب فهم سلوك الهويات الفرعية وإمتداداتها الإقليمية، دوراً أساسياً في إنجاح الأمن وطنياً وخارجياً من خلال القدرة على التكهن بسلوك الدول المحيطة بالعراق وتقليل الغموض وتعزيز مساحة الثقة فيما بينها (أحمد، ٢٠٠٥).

المطلب الثاني/ البُعد الداخلي للسيادة الوطنية العراقية

إن الفشل المتوارث في إدارة التنوع الهوياتي عبر العقود المتتالية من تاريخ العراق الحديث جعل البيئة الداخلية هشة ومهيئة تماماً للتأثر بالمتغيرين الإقليمي والدولي. لقد تم تشويه مفهوم الهوية على مدار تأريخ الدولة العراقية منذ عام ١٩٢١ صعوداً بقصد ووعيٍ أو بدونهما فتشكل مجتمع حافظت فيه القوة والقهر والاستخدام البشع للآلة العسكرية داخلياً وخارجياً على دورها في تشكيل هويته الوطنية وعليه فقد برزت العديد من المعُطيات المؤثرة في الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ كان منها:

١/ بروز الهويات الفرعية:

إن شكل النظام السياسي وآلية عمل مؤسساته يُعد عاملاً مؤثراً أساسياً في الأمن الوطني وهو ما يُعبّر عنه صاموئيل هنتنجتون بتآكل وظيفة الدولة الأمنية بقوله " إن تآكل وظيفة الأمن الوطني قد قلل من سلطة الدول ومن السبب الذي يجعل الشعب ينتمي الى حكومته، وبدلاً من ذلك جعل الشعب ينتمي الى جماعات فرعية وطنية أو عابرة للحدود" (هنتنجتون، ٢٠٠٩). ففي مجتمع متعدد الإثنيات ودون علاقات عبر الحدود لا يتعزز شعور شامل بالمجتمع وعلى العكس من ذلك فإن الولاءات الأثنية قد توظف من أجل مصالح خاصة وعلى حساب إستمرار وجود المجتمع السياسي الشامل وفي هذا السياق يتم في الغالب إغراء السياسيين للعب بالبطاقة الأثنية وتحريض الجماعات ضد بعضها مما يفضي الى حلقة مفرغة من العنف في إدارة الصراع بينهم (إيسنبيرغ وسبنر، ٢٠٠٥).

إن الإرتباط الوثيق بين الهوية والأمن كما يراه البنائيون يتمثل في تعريف الدولة لبيئتها الأمنية الداخلية والخارجية من خلال جانبين هما:

الأول: عن طريق إداركها لطبيعة التهديدات التي تواجهها، فأي تهديد لهوية الدولة يتم التعامل معه بعّده تهديداً أمنياً وهذا يُظهر ان القيمة المركزية هنا هي هوية الدولة نفسها وما يترتب على حمايتها من إجراءات.

الثاني: يتمثل بتحديد السلوك الأمني الخارجي للدول الأخرى وتعريفه بأنه مصدر تهديد لوجود الدولة ومصالحها الحيوية وما يتوجب إتخاذه من إجراءات بالمقابل (بلخيرات،٢٠١٧).

٢/ التدخل الخارجي:

على الرغم من بقاء الملف الأمني بيد الإدارة الأمريكية حتى منتصف عام ٢٠٠٨ إلا أنها فشلت في إحلال الإستقرار. وفي الواقع لم يكن تردي الوضع الأمني راجعاً للقوات الأمريكية فقط بل للحكومات العراقية الضعيفة والمترددة إيضاً. لقد صاحب ذلك ارتفاع في معدلات عدم الإستقرار السياسي وغلبة الصراع على السلطة مما جعل الأمن هشاً نتيجةً للإستقطاب السياسي للمؤسسة العسكرية والأمنية. لقد رافق تلك الهشاشة تدخل خارجي أربك الوضع الأمني المُتردي اصلاً وجعل فكرة السيادة غائبة تماما (محمد وسبع، ٢٠١٠).

٣/ الإستقرار السياسي والمجتمعي:

لقد ساهمت تراكمات الإستبداد السياسي الطويل وأنماط السلوك السياسي المشوه تجاه التنوع الموجود، في ظهور نخبة سياسية تفتقر للثقة فيما بينها مما زعزع الإستقرار السياسي والمجتمعي. لقد أفضى ذلك الى أن تكون عملية البناء السليم المنشود للدولة والهوية الوطنية قاصرة عن بلوغ غايتها، وجعل للهويات الفرعية عنفواناً مُسيساً تم التعبير عنه في نصوص دستورية قادت بالنتيجة الى إضعاف الهوية الوطنية العراقية. إن عملية إعادة بناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣ كانت في الواقع عملية إعادة بناء أرث سياسي مضطرب ناتج عن تسوية الصراع في سياق التوازن الطائفي، حيث ظهرت الديمقراطية قبل بناء مؤسسات الدولة الأساسية أو إعادة بنائها (حميد، ٢٠٢٢، ١١٠-١٣٠). لقد إحتلت تلك الهويات الفرعية مكان الصدارة في المشهد الأمني العراقي مع ما يترتب على ذلك من السلبيات وأولها الإنتهاك المتكرر للسيادة. لقد أضحت كل واحدة من تلك الهويات تُشكل إستقطاباً إقليميا ومصدراً جوهرياً لخرق السيادة ومن ثم لعدم الاستقرار (العلي، ٢٠١٣). إن الإستقرار السياسي يعني في الواقع ضمان ألا تؤدي الممارسات الوظيفية للدولة ومؤسساتها الى إحداث مشكلات واضطرابات تفضي الى تغيرات جوهرية في البُنية الإجتماعية وبالتالي ينعكس ذلك على تماسك المجتمع وتعاضده وإمنه في النهاية. إن الإستقرار الحقيقي المفضي للأمن هو ما يلمسه الأفراد في واقع حياتهم اليومية والذي يعود في الأساس الى سلوك السلطة وإدائها لوظائفها بمهنية وإنسانية، وكذلك من خلال

الوثيقة الدستورية والتي تنظم علاقات وقواعد الحكم فضلاً عن الإدارة الصالحة للتنوع الإجتماعي والثقافة السياسية وغيرها من المعايير (مزوغم، ٢٠١٧).

٤/ غياب الثقة بين الفاعلين السياسيين:

من وجهة النظر البنائية فأن الغموض وعدم الثقة والشك المتبادل بين الفاعلين السياسيين ينبغي أن يُعامل كمفهوم متغير وليس كمفهوم ثابت، إذ تقوم الهويات هنا بتحديد المعاني والمصالح وبالتالي يقل الغموض وتصبح امكانية إزالة الشك المتبادل واردة وإعادة الثقة ممكنة. إن ذلك يحدث في إطار عملية تمهيد للقبول والتعايش والتكامل مع الآخر وصولاً للمشاركة والتعاون والتنسيق بين الجماعات المختلفة (بلخيرات، ٢٠١٧). لقد تلخّص عدم الثقة بعد عام ٢٠٠٣ على المستوى الأمني في واقع جديد يتمثل في أن أمن جماعة فرعية مُعينة يؤدي الى إنعدام أمن الجماعات الفرعية الأخرى. وتمخض عن هذا الواقع شعور كل جماعة بتفوق ثقافتها وقيمها على ثقافة وقيم الآخرين. لقد أستدعى ذلك اللجوء للعنف كوسيلة لفرض ذلك التفوق المُتخيل على الآخرين بما يستتبُعه من مغارم ومغانم (مرزوك، ٢٠٢٠). أن قيام عدد كبير من الأحزاب في سياق الدعم لانتشار وتعزيز القيم الديمقراطية ولكن في جو من عدم الثقة قد يؤدي الى أن تشكل تلك الأحزاب خطراً على الديمقراطية (حميد، ٢٠١٨).

٥/ الدستور العراقي الجديد:

يرى كثير من الباحثين أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ قد احتوى الكثير من التناقضات التي إنعكست سلباً على مجمل مناحي الحياة وفي مقدمتها الأمن. لا شك إن الكثير من المواد الدستورية قد أضعفت الى حد كبير قدرة الحكومة المركزية على توجيه السياسات الداخلية والخارجية لتحقيق مصالح العراق العُليا بالمقارنة مع حكومة إقليم كردستان التي سعت على الدوام لتحقيق مكاسب إقليمية على حساب مصالح العراق الوطنية فأضحت الهوية الفرعية بذلك عائقاً أمام تحقيق حضور فاعل في البيئة الإقليمية والدولية على السواء فضلاً عن تحقيق السيادة والمحافظة عليها (حميد، ٢٠١٨).

٦/ الخلل في السياسات العامة:

عانى النظام السياسي الجديد ومؤسساته بعد عام ٢٠٠٣ ، خللاً واضحاً في السياسات العامة الهادفة الى بناء الأمن الوطني عموماً والمجتمعي خصوصاً وذلك بسبب عجزه عن مواجهة التسميم السياسي للهوية والإنتماء وتعميقه للإنقسام والهشاشة عبر ترسيخ المحاصصة والولاءات الفرعية. لقد قاد الصراع على السلطة على قاعدة التقسيم الفئوي (سُنة، شيعة، كرُد) لا على الأساس التنموي، الى غياب برامج بناء الأنسان والدولة. لقد أثرّت سياسات تمرير المصالح الخارجية على حساب المصالح العُليا للعراق على الإستقرار

المجتمعي وهو ما سهّل عمليات التسميم السياسي المؤدية الى زيادة التعصب وجعل الولاءات الفرعية معياراً تفاضلياً بين الأفراد. إن تصاعد مستوى العنف السياسي وإنتشار السلاح خارج مؤسسات الدولة والناتج من تحول الهويات الفرعية الثقافية بالأصل الى كيانات سياسية وإقتصادية فضلاً عن عسكرتها يجعل شبح التقسيم حاضراً على الدوام كأحد المؤشرات لحالة التسميم السياسي تلك. إن فشل الدولة في صياغة سياسات عامة فاعلة للتعامل مع التنوع الهوياتي يؤدي حتماً الى الهشاشة الأمنية والسيادية ويجعل العامل الخارجي مؤثراً بشدة في البيئة الأمنية الداخلية (مرزوك، ٢٠٢٠).

٧/ القيم الإجتماعية الجديدة:

تُعد الحروب عاملاً لا يمكن تجاهله من عوامل تغير القيم الإجتماعية ولقد شهد العراق العديد من الحروب والنزاعات الطويلة التي تركت بصمتها على البناء الإجتماعي وأنساقه القيمية والمعيارية وعلى طبيعة العلاقات بين الأفراد مما خلق أنماطاً من القيم الجديدة وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ (عبد العالي، ٢٠٢٠). إن ترسيخ القيم هو عملية تراكمية تتم من خلال التربية والتعليم والتجارب الحياتية وقواعد السلوك والتصرف التي تؤهل الأفراد للمساهمة بشكل فاعل في نشاط الجماعات المختلفة والمجتمع ككل. فاذا كانت تلك القيم تُعلي الهويات الفرعية ومصالحها نتيجة لضعف الأحساس بالقيم المشتركة بين الجماعات المختلفة فإن ذلك يرجع الى تدهور التربية والتعليم وغياب الوعي المجتمعي والمؤسساتي تجاه اهمية المواطنة. أن ذلك جميعه سيفضي دون شك الى جعل البيئة الأمنية العراقية هشة تماماً وقابلة للإختراق (اللهيبي، ٢٠٠٩).

بناء على ما تقدم من المُعطيات وغيرها فإن الهوية الوطنية العراقية بأبعادها المتنوعة قد أضحت في الواقع هي المُعرّف الأساس للبيئة الأمنية والسيادية العراقية داخلياً وخارجياً. فمن خلال إنعدام القدرة على بلورة موقف موحد من القوى السياسية تجاه قضايا السياسة الخارجية ذات الصلة بمصالح العراق العُليا وخصوصاً الأمنية منها، فقد أضفى ذلك سمة الإرتباك وفقدان التوازن على مُجمل البيئة الأمنية والسيادية داخلياً وخارجياً (أحمد، ٢٠١٦). إن أعمال العنف السياسي والصراع الهوياتي في العراق دفعت دول الجوار لبذل جهود كبيرة لإعاقة التغيير السياسي المتاخم لحدودها مما جعلها في موضع التهديد المباشر للأمن الوطني والسيادة الوطنية على السواء.

المبحث الثالث/ السيادة الوطنية، سردية الهوية والمصلحة

ترجع أهمية البحث في الهوية الوطنية العراقية إلى كونها أحد المُقومات المعنوية للأمن الوطني العراقي والمحور الأساس للمقاربة البنائية للأمن، فالبنائيون يجادلون بأن المجتمع يتمحور حول الهوية، أي منطق التميز بين منْ "نحن"؟ ومنْ "هم"؟ ، أي أنهم يركزون على كيفية نشوء الأفكار والقيم والمعايير والثقافة

والمبادئ والخطاب وكيف تتفاعل جميعها لإنتاج هوية فردية وجماعية تكون اساساً للمصالح الوطنية، وعلى رأس تلك المصالح الأمن بجميع معطياته وتأثير ذلك في السيادة الوطنية عبر العلاقات الإقليمية والدولية للعراق.

المطلب الأول/ شرعنة إنتهاك السيادة هوياتياً

تعكس الهوية الوطنية بمفهومها المعاصر سمات الأمة أو الشعب وتحددهما وبما أنها نتاج خصائص الثقافة الجماعية للأمة فهي تعطيها شعوراً مُحدداً تجاه نفسها وتجاه الآخرين وتضع أسُساً للدولة تتبني عليها حياتها السياسية وتعُنى في الوقت نفسه بتحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية فهي بمعنى آخر يجب أن تتخطى الولاءات الأخرى كافة دون أن يؤدي ذلك الى محو تلك الولاءات الفرعية بالضرورة. من جهة أخرى فإن المجتمع العراقي هو مجتمع تقليدي أبوي يتكون من خليط من البُنى التقليدية بما تحمله من روابط وقيم قبلية وعشائرية وطائفية ودينية مُستمدة في الأصل من روابط الدم والقُربى فضلاً عن المعتقد تسود فيه قيم الخضوع والطاعة والعلاقات الهرمية وتبقى فيه قيم الحرية والمساواة والتعاون قيماً لفظية لا قيمة لها في الواقع وفاقدة للفعالية على المستوى الاجتماعي والنفسي ويُنتج كل ذلك أشخاصاً يخافون من السلطة الأمر الذي سيُمكّن النخبة الحاكمة من فرض سيطرتها على المجتمع وإخضاعه لسلطتها.

إن إنتهاك السيادة الوطنية العراقية يعتمد في الأساس على التشابه الهوياتي العابر للحدود والذي يتفاعل بإتجاهين:

الأول: إتجاه الفاعل، بأن تجعلك مُتدخلاً في شؤون الآخر بل فارضاً عليه أرادتك أحياناً بحجة ذلك الإنتماء أو التشابه الهوياتي.

الثاني: إتجاه المفعول به، بأن تسمح للآخر المُتشابه هوياتياً بالتدخل في شؤونك بحجة الهوية والإنتماء نفسهما.

إن كلا الإتجاهين كما يرى بعض الباحثين، هو ما أدخل العراق في الأزمات والحروب طيلة تأريخه المُعاصر وأثرّ على الهوية والأمن الوطني في ثلاثة إتجاهات هي (البديوي، ٢٠٢٠):

أولاً / توسع أو إنكماش فكرة الهوية الوطنية نفسها تبعاً للإنتماءات الهوياتية:

لقد عانى العراق من التماهي بين فكرة السيادة وبين الإنتماء الهوياتي وهو ما أثر سلباً على فكرة الحدود الوطنية وجعلها مبُاحة لفكرة الآخر المتشابه هوياتياً (قومياً، دينياً، مذهبياً). لقد رهن هذا التماهي الدولة وموارردها لفكرة الإنتماء الهوياتي وليس للمصالح الوطنية العُليا للعراق في ضوء مبررات ذلك الإنتماء المُتخيل. لقد أدخل هذا التماهي العراق في حروب وازمات خدمة لهذا الإنتماء أو ذاك، وجعل منه دولة مكونات لا دولة مواطنة وأوثه تصادماً داخلياً مع تلك الإنتماءات الفرعية وخارجياً على النطاق الإقليمي

والدولي. لا شك أن لكل هوية فرعية مصالح عُليا لا تتطابق بالضرورة مع المصالح العراقية العُليا، وإن تلك المصالح تُؤدي لتعدد ولاءات مؤسسات الدولة والمواطنين على حد سواء وتفضي لفتح الباب أمام التدخلات الإقليمية والدولية وتجعل للعراق سياسات خارجية مختلفة تبعاً لتلك الولاءات والإنتماءات (البديوي، ٢٠٢٠).

ثانياً / علاقة الهوية الوطنية الفرعية بالإندماج وصولاً للمواطنة أو للهوية الوطنية:

يُمكن أن تكون الهوية الفرعية مصدراً مروعاً للعنف إذ يمكن للشعور الأُحادي بالإنتماء لجماعة ما والحامل للتنافر والرفض للآخر أن يكون اداة لتدمير الذات وتأزيم العلاقة مع الآخر بسبب الشعور بالإقصاء والتهميش. إن السياسات الخاطئة التي تمارسها الدولة قد تغذي هذا التنافر وتجعل من الهوية مصدراً للصراع على المصالح من اجل البقاء (هاشم، ٢٠٢٠). ويرى بعض الباحثين إن هناك أسباباً تُضعف التوجه نحو الإندماج في الهويات الفرعية في العراق مثل كون النظام السياسي قائم على المحاصصة السياسية التي ترجع في الأساس لغياب الثقة بين الهويات الفرعية، وكذلك زيادة رجوع القوى السياسية الى أيدولوجياتها القومية والدينية والطائفية كلما فشلت في إيجاد حلول للمشكلات السياسية التي تواجهها. يعتقد هؤلاء إن صيغة النظام الإتحادي الذي أقرها الدستور العراقي النافذ، هي السبب في تدهور الأمن الوطني والسيادة تبعاً له (حسين، ٢٠١١).

ثالثاً / علاقة الهوية بالإنجاز أي بتلبية متطلبات الهوية الوطنية أو الحرمان منها:

واجهت الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ العديد من التحديات مثلّت عوامل عجزها عن إداء أدوارها الطبيعية في المجتمع ولو في حدّها الأدنى، كتوفير الأمن، وضمان تطبيق القانون، وسّن تشريعات إقتصادية حديثة لمواكبة التحول من الاقتصاد المُوجه الى الاقتصاد الحر، ورعاية تنمية إقتصادية وبشرية مستدامة وغيرها. من الناحية السياسية اصبحت نزعة الولاء الجمعي العمودي (الإثني، الطائفي، القبلي، المناطقي، وغيرها) تقف عائقاً أمام الولاء الوطني وتعزيز الانتماء للمواطنة، لأن الدولة ببساطة لم تعد هي المُلبية لإحتياجات الأفراد وتطلعاتهم. كما أنهم يفتقدون للإحساس بأنهم شركاء في صياغة الأهداف والمصالح العُليا وتطبيقها في سياسات عملية. إن إستمرار التكافلات العمودية الفئوية وأساليب الموالاة الطائفية يعني إستمرار فشل الدولة وإنسداد الأفق السياسي فيها مع إستمرار الحراك والتنافس الاجتماعي مُختزلاً في مجموعات من المنتفعين المرتبطين بالنخبة الحاكمة، وهوما يُبعد الفرد عن هويته الوطنية، ويرسخ في الوقت نفسه عجز الدولة، ويكرس فئوية السلطة التي تستأثر بموارد الدولة لوحدها. إن تلك التكافلات الفئوية تؤدي الى تحول مرافق السلطة الى أدوات لدعم المصالح الشخصية الضيقة للنخبة الحاكمة (الربيعي، ٢٠٠٧).

المطلب الثاني/ فشل الدولة بعد عام ٢٠٠٣

قاد فشل الدولة في العراق والظاهر من خلال عجزها عن القيام بوظائفها الى أن تجد الهويات الفرعية (ما تحت الدولة) نفسها في مواجهة بعضها البعض، فكلما حاولت مجموعة ما زيادة أمنها المجتمعي بالإعتماد على الذات إعتقدت المجموعات الأخرى أنها المسُتهدفة في أمنها المجتمعي. لقد خلق هذا الإعتقاد ما يسمى بالمُعضلة الأمنية. يرى باري بوزان إن ما أسماه بالدول الضعيفة قد فقدت ليس فقط صفة إحتكار العنف الشرعي فيها، بل الشرعية أيضاً. ويرى كذلك بأن الحكم على مستوى قوة أو ضعف أي دولة لم يعد قائماً على المستوى السياسي أو الإقتصادي أو العسكري فقط، وإنما الحكم يكون على درجة ومستوى الإنسجام " السوسيو– سياسي" بين الهويات الفرعية والوطنية. إن هذا الانسجام يعتمد في الأساس على قدرة النظام السياسي على صياغة عقد إجتماعي وسياسي بين مختلف الهويات الفرعية في مجتمع الدولة. لقد أعطى باري بوزان ثلاث ابعاد للتعرف على فشل الدولة وعجزها عن تحقيق الاندماج بين مكوناتها الفرعية وهذه الأبعاد هي (شرايطية، ٢٠١٠).

الأول: ضعف شرعية الدولة: إذ يتم النظر الى الدولة والتعامل معها داخلياً وخارجياً من خلال منظور الهويات الفرعية ومصالحها وحاجاتها، وليس من خلال الهوية الوطنية الجامعة وهو ما يؤدي بلاشك الى إضعاف شرعية الدولة. إن صياغة مصالح الجماعات الفرعية وأمنّها وتقديمها على المصلحة الوطنية يرجع بالأساس الى غياب الثقة والإنسجام فيما بينها. إن هذا الوضع يكون مثالياً للتدخل الخارجي وإنتهاك السيادة الوطنية بحجة الإمتداد الهوياتي للهويات الفرعية، حيث تتم زعزعة الأمن الوطني إعتماداً على حاجة الهويات الفرعية للعامل الخارجي لدعمها في مواجهة الآخرين.

الثاني: عدم قدرة الدولة على السيطرة على كامل إقليمها الوطني بما فيها الموارد الموجودة فيه: وهو المؤشر لضعف وهشاشة السيادة الوطنية، حيث تصبح ثروات البلاد في هذه الحالة موزعة بين الهويات الفرعية وخاضعة لتوجهاتها ومصالحها الفرعية وليس للمصلحة الوطنية، وحيث يتم النظر والتعامل مع تلك الثروات والموارد كأنها حُصص مشروعة للهويات الفرعية لا يمكن التنازل عنها بحكم الواقع. كما ويصبح الأمن الوطني في جانبه الأقتصادي بالنتيجة مرهوناً لتوجهات فئوية غير وطنية ولا مؤسساتية.

الثالث: إحتوائها على بُنى مؤسسية ضعيفة وقاصرة عن القيام بواجباتها وإرضاء مواطنيها: إذ تقوم الهويات الفرعية بأداء أدوار الدولة في جميع القطاعات، ومنها الأمن الذي يصبح مرهوناً بالتوجهات النفعية والآنية للهويات الفرعية. في مثل هذا الوضع تتعدد مراكز القرار ويصبح ضبط إيقاع عمل مؤسسات الدولة بعيد المنال. كما وتغيب السيادة الوطنية وتدخل الدولة طور الفشل والتدهور على جميع المستويات وأولها الأمن الوطني.

أن هذه الأبعاد وغيرها باتت واضحة في الوضع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وهو ما يُظهر أهمية دور الهوية في صياغة معطيات الأمن والسيادة الوطنية وفقاً للمنظور البنائي. إن دور العراق الإقليمي والدولي يتأثر كما رأينا بمعطيات المتغير الأمني- الهوياتي وإمتداداته في العراق وبالتالي فإن معالجة الإشكاليات الهوياتية وتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي العراق سيؤدي حتماً لصيانة السيادة الوطنية وتعزيز الأمن الإقليمي والدولي في المنطقة ككل. إن فشل الدولة العراقية لا يعكس فشلها بذاتها فقط وإنما يجسد فاعلية تأثير القوى الخارجية المتنافسة التي تستغل التنوع الهوياتي لصالح تحقيق مصالحها وتدعيم أمنها القومي. إن التنوع المجتمعي في العراق تنوع أصيل كان موجوداً عبر التأريخ وأن المطالب التي تقدمها الهويات الفرعية تنحصر عموماً في التشديد على المشاركة في السلطة والتعبير عن ذاتها الثقافية. وكل ذلك مقبول تماماً إذا تم إستبعاد المتغير الخارجي (مجيد، ٢٠١١).

الخاتمة:

وفقاً لما تقدم من مُعطيات تظهر لنا أهمية أن يكون فهم الأمن والسيادة الوطنية العراقية مقترناً بفهم لخطورة دور الهوية كحقيقة جوهرية في الحياة السياسية في العراق إذ ترتبط الهوية الوطنية لأي بلد بتصور شعب ذلك البلد لذاته وهي أداة مهمة للتحليل السياسي. وفي هذا العصر الذي عّده الباحثون عصر الهويات بإمتياز وحيث أصبح الصراع حول الهوية واحداً من القضايا الأساسية التي تُثار في العالم المعاصر اليوم، فإن البحث عن معنى الهوية ومعطياتها يكتسب أهمية عُظمى؛ لأنها ظاهرة عالمية. إن الناس في كل مكان يبحثون عن موقعهم وتأريخهم وثقافتهم وقيمهم في ظل التداخل الحاد الذي فرضته العولمة ومعطياتها على الجميع. من جهة أخرى فأن الأمن والحفاظ على السيادة هو مهمة تشاركية تستوعب جميع الهويات الفرعية وتتسق مع الطموح الوطني للعراقيين لبناء مقتربات الدولة القوية والقادرة على لعب دور مؤثر في المنطقة والعالم.

لقد سعى هذا البحث لتقصي تأثير فروض المنظور البنائي في معطيات الأمن والسيادة الوطنية العراقية داخلياً وخارجياً بعد عام ٢٠٠٣ وذلك بالتركيز على محور الهوية الوطنية العراقية كمتغير أساس لهما.

الاستنتاجات/

١/ إن المنظور البنائي يقدم فهماً واسعاً ومتميزاً عن غيره من النظريات التقليدية. وأنه وبإعتماده على المتغير الأمني – الهوياتي قد استطاع تقديم الكثير من ناحية فهم سلوك الفواعل المؤثرين وخصوصاً على المستوى الداخلي فضلاً عن المستوى الخارجي.

٢/ إن الأمن الوطني العراقي والسيادة تبعاً له، قد عانيا عبر العقود الماضية ومنذ نشأة الدولة العراقية من مشكلات عديدة ترجع في أغلبها الى سوء إدارة الحكومات المتتالية للتنوع الموجود، والمرتكز في الأصل على العوامل الاجتماعية التي عنى بها المنظور البنائي.

٣/ إن الهويات الفرعية لا تشكل خطراً على الهوية الوطنية العراقية ما دامت ضمن إطار التنوع الثقافي الذي يكفله الدستور والقوانين النافذة، لكنها تصبح خطراً على الأمن الوطني العراقي وسبباً مباشراً لإنتهاك السيادة الوطنية فقط متى ما جرى تسييسها واستغلالها أداة في الاستقطاب السياسي الداخلي والخارجي.

٤/ لقد لعبت الهويات الفرعية وعبر تسييسها بعد عام ٢٠٠٣ دوراً سلبياً خطيراً في زعزعة الأمن وهشاشة السيادة الوطنية وذلك بإستدعائها الدعم الخارجي في خضم الصراع على السلطة بين الشركاء السياسيين، وهو الأمر الذي إنعكس بشدة على تلك السيادة.

على الرغم من مرور ما يقارب القرن على نشأة الدولة العراقية الحديثة، فأن العراق لايزال يبحث عن مقتربات بناء قدرات الدولة وأمنها وسيادتها، ويفتقر الى الكثير من العناصر الضرورية لذلك وفي مقدمتها الأجماع الوطني على تحديد هوية البلاد ومصالحها العُليا. يلاحظ كذلك أنه وفي خضم التنافس والصراع المحموم بين الهويات الفرعية من جهة والصراع المستمر في محيطه الإقليمي والدولي، فإن الأمن الوطني العراقي والسيادة تبعاً له، باتا يلعبان دوراً محورياً في مشكلات ومستقبل العراق والمنطقة على السواء.

المصادر/

١/ آسيا مزوغم، تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، ٢٠١٧.
٢/ أغنيتشكا لغوتسكا: الجيوبولتيك الجديدة، ما الجديد فعلياً في هذا الحقل؟، ترجمة جلال خشيب، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، سوريا، ٢٠١٨.
٣/ ألكسندر وندت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ٢٠٠٦.
٤/ جويدة حمزاوي، المقاربات النظرية للأمن من الأمن القومي الى الأمن الإنساني، في: مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد الثاني، العدد السادس،٢٠٢٠.
٥/ جيرار ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية، ج٢، النظريات الجيوسياسية، ترجمة قاسم المقداد، دار نينوى، دمشق، ٢٠١٥.
٦/ حاتم أحمد موسى، النظرية البنائية في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠١٥، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٧.
٧/ حسام الدين علي مجيد، (تعقيب) على مقال، فالح عبد الجبار، أزمة الإندماج والهوية، في: مجموعة باحثين، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١١.
٨/ حسن الحاج علي احمد، العالم المصنوع، دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، مجلة عالم الفكر، مجلد ٣٣، العدد ٤، الكويت، ٢٠٠٥.
٩/ حوسين بلخيرات، التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي، دراسة تحليلية مقارنة في إسهامات نظريات العلاقات الدولية، إطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٧.

١٠/ زينب سمير عبد العالي، تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي، العراق بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.
١١/ سعدي إبراهيم حسين، النظام الاتحادي والهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١.
١٢/ سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ٢٠١٠.
١٣/ سميرة شرايطية، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني، دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ٢٠١٠.
١٤/ صاموئيل هنتنجتون، من نحن؟، المناظرة الكبرى حول أمريكا، ترجمة أحمد مختار الجمّال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩.
١٥/ عادل عبد الحمزة البديوي، العراق بين سيادة واقعية وسيادة متُخيلة، في: إبراهيم محمد بحر العلوم، أزمة العراق سيادياً، أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية ٢٠٠٤- ٢٠٢٠، العلمين للنشر، النجف الأشرف، ط١، ٢٠٢٠.
١٦/ عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، ٢٠١٢.
١٧/ علي أحمد عبد مرزوك، مضادات الهشاشة الوطنية من منظور الأمن المجتمعي، في: مجموعة مؤلفين، الأمن الصحي كأحد مهددات الأمن القومي والمجتمعي العالمي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠.
١٨/ علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٣٧، ٢٠٠٧.
١٩/ علي حسين أحمد، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، دراسة جيوسياسية، إطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦.
٢٠/ فائز صالح اللهيبي، إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، المجلد ٥، العدد ١٣، ٢٠٠٩.
٢١/ فراس عباس هاشم، الأمن المجتمعي العالمي والأمننة، في: مجموعة باحثين، الأمن الصحي كأحد مهددات الأمن القومي والمجتمعي العالمي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠.
٢٢/ سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠١٢.
٢٣/ كارين آ. منغست وإيفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠١٣.
٢٤/ كريستيان رويس سميث، البنائية، في: سكوت بورتشيل وآخرين، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صّفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٤.
٢٥/ مروان سالم العلي، إشكالية بناء الدولة والهوية الوطنية العراقية، نظرة إستراتيجية فيما يجب فعله لحل تلك الإشكالية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٢، السنة ٦، العدد ٢٠، ٢٠١٣.
٢٦/ منتصر مجيد حميد: التنوع والسلم الأهلي في الأطر الديمقراطية، الشبكات والمؤسسات، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٤، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨.
٢٧/ منعم صاحي العّمار وشيماء تركان صالح، الأمن الوطني العراقي ومكافحة الإرهاب، دراسة في إشكالية الإدارة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦١، ٢٠١٥.
٢٨/ هيفاء أحمد محمد وسُداد مولود سبع، المُحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المُحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٤، مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد، ٢٠١٠.

29/Avigail Eisenberg and Jeff Spinner – Halev (eds.): Minorities within Minorites, Equality, Rights and Diversity, Cambridge, Cambridge University Press, 2005, P.204.
30/Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз»,104, No.1, p.110-130.